المبحث الثالث: الآثار الناتجة عن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة على الأقتصاد.

تواجه مصر شأنها شأن العديد من الدول النامية عجزاً في الموازنة العامة للدولة يتمثل فى الفارق السلبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتنامي هذا العجز له انعكاسات على أداء الاقتصاد المصري.

ومن الوسائل التي استخدمت لتمويل هذا العجز في الموازنة العامة اللجوء إلى الاقتراض سواء كان ذلك داخلياً (بإصدار أذون وسندات خزانة) أو خارجيا من الدول والمؤسسات الأجنبية، وأن هذا الاقتراض له تأثير مباشر على الاقتصاد المصري ومستوى المعيشة ومستقبل الأجيال القادمة وخاصة فى حالة استخدام الدين فى سداد دين آخر، والدخول فى حلقة مفرغة نتيجة زيادة عجز الموازنة العامة الناتج عن فوائد واقساط الديون. وسوف نتعرض للدين العام، كأحد أهم الآثار الناتجة عن زيادة عجز الموازنة العامة، بتناول النقاط التالية:

١. مفهوم الدين العام.

٢. أنواع الدين:

أ- الدين العام المحلي (مفهومه وهيكله)

ب- الدين العام الخارجي (مفهومه وهيكله، أسباب اللجوء).

٣. تطور عجز الموازنة العامة للدولة في مصر من العام المالى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨.

٤. مؤشرات الدين العام المحلي والخارجى.

٥. الآثار الاقتصادية الناتجة عن استخدام الدين العام في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وكانت دراسة الفصل الثانى من الرسالة بعنوان دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة للدولة فى مصر وتطور طرق العلاج.

المبحث الاول: تطور وتحليل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر.

إن عجز الموازنة العامة للدولة وتزايده عبر الزمن يُعد من الظواهر الاقتصادية التى اتسم بها الاقتصاد المصرى، وبقياس معدلات نموه وصفة تطوره عبر الزمن لوحظ أنه يأخذ اتجاهاً عاماً نحو التزايد مما يعكس تراجع قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين نتيجة زيادة معدلات نمو الإنفاق العام بدرجة أكبر من الإيرادات العامة المحققة، ولذلك يجب أن نتعرض لموضوع تطور العجز من خلال النقاط التالية:

١. تعريف عجز الموازنة العامة للدولة.

٢. أنواع عجز فى الموازنة العامة للدولة.

٣. أشكال العجز فى الموازنة العامة للدولة

٤. تطور عجز الموازنة العامة للدولة بدراسة سلسلة زمنية عن الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٧.

٥. الأسباب التى أدت إلى نمو النفقات العامة للدولة بمعدلات متزايدة.

أ – معدلات التضخم.

ب – ارتفاع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الدعم).

ج – تدهور شروط التبادل التجارى.

د – مدفوعات خدمة الدين العام (المحلى ، الخارجى).

هـ – ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٦. الأسباب التى أدت ضعف إلى نمو الإيرادات العامة للدولة.

أ – ضعف الجهد الضريبى.

ب – سيطرة الضرائب غير المباشرة على الكتلة الضريبية.

ج – ضعف قطاع السياحة.

٧. الحجم الأمثل للنفقات العامة.

٨. الحجم الأمثل للإيرادات العامة.

المبحث الثانى: الهيكل الاقتصادى للدولة وعجز الموازنة العامة

إن عجز الموازنة العامة للدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الهيكل الاقتصادى للدولة يتأثر به ويؤثر فيه لذلك فإننا في حاجة للتعرض للنقاط التالية :

١. الهيكل الاقتصادى للدولة .

٢. مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى .

٣. نظرة تحليلية لهيكل عجز الموازنة العامة للدولة .

٤. الأهمية النسبية لمسببات عجز الموازنة العامة للدولة .

٥. إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة للدولة .

المبحث الثالث: تطور طرق علاج عجز الموازنة العامة للدولة

يمكن تناول تطور طرق علاج عجز الموازنة العامة للدولة على النحو التالى:

١. المصادر التقليدية لتمويل هذا العجز.

أ- الاقتراض الخارجى.

ب- الاقتراض الداخلى.

ج-التمويل بالإصدار النقدى.

د- التمويل من خلال تراكم المتأخرات.

ه- السحب من الاحتياطيات بالنقد الأجنبى.

٢. الآثار الاقتصادية الناتجة عن استخدام الطرق التقليدية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.

وذلك ما يعتبر مدخلا لموضوع الفصل الثالث الذى يركز على الآثار الاقتصادية لاستحداث أدوات جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.

الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية الناتجة عن استحداث أدوات جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة

المبحث الأول: الأدوات المقترح استخدامها في خفض عجز الموازنة العامة للدولة:

إن عجز الموازنة العامة في مصر، كما رأينا فيما تقدم، هو عجز هيكلي ومزمن والطرق التقليدية لعلاج هذا العجز، من طبع للنقود أو الاقتراض أو إصدار أذون خزانة، أصبحت وسائل قديمة أثبتت أن لها آثار سلبية على الاقتصاد وأنها تؤدي إلى حلقة مفرغة من العجز المتنامي الناتج عن التضخم وعن زيادة عبء الديون، مما يستوجب البحث عن طرق

جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة وذلك ما نحاول تقديمة فى هذا المبحث من الدرسة على النحو التالى:

الطرق المقترحة لعلاج عجز الموازنة:

١. طرق تعمل على جانب الإنفاق العام.

٢. طرق تعمل على جانب الإيرادات العامة.

٣. تطبيق الشمول المالى ودمج الاقتصاد غير الرسمى.

٤. طرق متعلقة بالمواطنين (الموازنة بالمشاركة)

٥. طرق متعلقة بنظم إعداد الموازنة العامة للدولة.

أ- طريقة ترتيب الأولويات.

ب-لعلاج بالتوجيه الإداري (طريق من أعلى إلى أسفل).

ج-طريقة موضوعية الاعتمادات (فاعلية النفقة).

المبحث الثانى: تقييم الأدوات المستحدثة (الجديدة) المستخدمة فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة.

أوضحنا فى المبحث السابق أن هناك عدة طرق يمكن استخدامها فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة أن هذه الطرق تحتاج أن تتكامل حتى يتحقق خفض عجز الموازنة العامة للدولة، ولكننا نحتاج إلى أساليب علمية للحكم على جدوى هذه الطرق أو الأدوات لذلك وكذا الصعوبات التي تواجهها عملية التقييم وسوف نتعرض لبعض الأساليب لتقييم هذه الوسائل وهى:

١. أسلوب التكلفة والعائد Cost – Benefit Analysis

نقصد بالعائد، أو معدل العائد، على تطبيق الإجراءات السابق ذكرها على النفقات والإيرادات مع خفض لمعدل الإنفاق العام أو زيادة فى

معدل الإيرادات العامة، فكل جنيه ينفق يجب أن يحقق العوائد القومية Social Benefits ويتم تقييم العوائد أو المنافع على المجتمع من خلال أهداف

٢. أسلوب الدراسة المقارنة لبعض الدول التى لها سابقة فى التطبيق (استقراء التاريخ).

ويعتمد هذا الأسلوب على دراسة حالات دول مماثلة لجمهورية مصر العربية، التى ظهر فيها عجز الموازنة العامة للدولة وعملت على خفض هذا العجز بالعمل بالطرق السابق ذكرها فى محاور تعمل على جانب الإنفاق والإيراد والمواطنين، وجانب الإعداد وكان لها سابقة لتطبيق وتحقيق النتائج المرجوة من تطبيق هذه الأساليب كما ساهمت فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة

المبحث الثالث: لآثار الاقتصادية الناتجة عن تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والبعد الاجتماعى والسياسى.

ولابد وأن نؤكد أن الدولة التى تستطيع خفض عجز الموازنة العامة لديها فإنها سوف تقوم بعبء كبير وحزم من الإصلاحات وتعمل الحكومة لديها على القيام بطرح مجموعة من السياسات تهدف الى دفع النشاط الاقتصادى من خلال رفع معدلات الادخار والاستثمار وإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية توفر بيئة مالية ونقدية ومؤسسية مستقرة وعادلة للأعمال بجانب تعزيز القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]. وتحقيق الضبط المالى للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام بشقيه الداخلى والخارجى حيث ان

(1) البيان المالى التمهيدى – لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨- ص١٥

ارتفاع الطلب المحلى سوف يصاحبه توسعات نقدية تؤدى إلى آثار تضخمية فى ظل عدم كفاية المعروض من السلع والخدمات . وبالتالى حتى نتمكن من معرفة الآثار الاقتصادية الناتجة عن خفض عجز الموازنة العامة للدولة فإننا يجب ان نتعرض للنقاط التالية:

١. الآثار الاقتصادية الناتجة عن خفض العجز.
٢. الآثار الاجتماعية الناتجة عن خفض العجز.
٣. الآثار السياسية الناتجة عن خفض العجز.

ومن ثم تم الأنتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة النتائج والتوصيات التى خلصت إليها الدراسة على النحو التالى:

أولاً: النتائج

١. إن العجز فى الموازنة العامة للدولة هو أحد الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى.
٢. إن علاج عجز الموازنة العامة للدولة وفقاً لرؤية منفصلة للمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى) له تداعيات واثار سلبية عديدة.
٣. اتباع طرق علاج عجز الموازنة العامة التقليدية (طبع النقود – التمويل بالتضخم – اصدار اذون الخزانة) سوف يؤدى لأستمرار العجز وتفاقمه.
٤. يمكن إيجاد طرق جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة تختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها الاقتصادية والسياسية والأجتماعية تحقق نجاحاً افضل.

٥. إن عجز الموازنة العامة للدولة له علاقة وثيقة بأزمة المديونية الخارجية والداخلية.

٦. طرق اعداد الموازنة العامة للدولة الحالية لها علاقة وثيقة بمقدار عجز الموازنة.

٧. عجز الموازنة العامة للدولة له آثار سلبية كبيرة على الفقراء والفئات المهمشة فى المجتمع.

٨. سد عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق المديونية الخارجية سوف يؤثر على عملية التنمية ويؤدى إلى التبعية الاقتصادية والسياسية والأجتماعية للدول الدائنة ويعرضها لما يسمى (بالإرهاب المالى الدولى).

ثانياً: التوصيات

١. إعادة النظر فى أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة (النفقات العامة والإيرادات العامة) لتكون اكثر واقعية ودقة وموضوعية.

٢. عدم ترك الاقتصاد الوطنى فى جعبة المؤسسات الدولية وعدم الأخذ برؤية (الصندوق والبنك الدولى) للمؤسسات الدولية كمسلمات فإن لها آثار سلبية قد تؤدى إلى إنهيار الدولة.

٣. يجب أن يكون لمصر رؤية واضحة فى كيفية إدارة عجز الموازنة العامة للدولة بصورة متكاملة حتى يتسنى تخفيض عجز الموازنة إلى الحدود الآمنة.

٤. الآثار الاقتصادية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة لتكون ايجابية حال استخدامها بشكل اقتصادى صحيح لدفع معدلات النمو فى اتجاه التنمية المستدامة.

٥. هناك طرق جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة يمكن استخدامها بشكل مناسب ومن أهمها الطرق المتعلقة بنظم إعداد الموازنة العامة للدولة الاهتمام بالفئات المهمشة فى الدولة والفقراء فالأمان الاجتماعية له ثقله فى دفع عملية التنمية.

٦. علاج أزمة المديونية الداخلية والخارجية حفاظاً على مقدرات الوطن الاقتصادية وحفظ حقوق الأجيال القادمة فى ثرواته.